Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 226-236, E-ISSN: 2709-4251, **P-ISSN:** 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261028

The Impact of Structural Imbalances on Deepening Poverty: Iraq – An Analytical Study for the Period (2004–2023)

Raoof M. Neamah[*1], Munaf M. Neama[2], Arshed M. Rashid[3]
[1,2,3]Economics, Management and Economics, Al-Qadisiyah University, Diwaniyah, Iraq
RAIOOF.M.ALZUBIDI@qu.edu.iq , munaf.neama@qu.edu.iq arshed.makki20@qu.edu.iq

Article information:
Published: 5–11– 2026

Corresponding author:
Raoof M. Neamah
RAIOOF.M.ALZUBIDI@qu.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research aims to analyze the economic imbalances caused by local factors related to the nature of overall activity. These imbalances can be commodity-based, stemming from imbalances in aggregate supply and demand; financial, from imbalances in the general budget; or monetary, from imbalances between the supply and demand for money. Within this research framework, we can focus on the occurrence of these imbalances and their impact on deepening poverty, especially given that the Iraqi economy suffers from a set of structural imbalances: a rentier economy and dependence on crude oil, coupled with a clear weakness in the contribution of other productive sectors such as agriculture and industry. This has led to weak economic diversification and income inequality. The research is based on the hypothesis that there is a direct relationship between structural imbalances and high poverty rates in Iraq. To test this hypothesis, the descriptive and analytical methods were used, examining economic sectors and analyzing the evolution of poverty rates. The research concluded that dependence on a rentier economy, the inefficiency of fiscal policies and income redistribution, as well as developmental disparities between governorates, have all contributed to deepening poverty and fluctuating its rates. The results also showed that improvements in poverty levels were temporary and dependent on... The increase in oil revenues is a direct result of economic policies, and based on this, the research recommends diversifying income sources, strengthening the role of productive sectors, and improving the efficiency of economic and social policies to reduce structural imbalances and decrease poverty rates in Iraq.

Keywords: Structural imbalance, economic imbalance, the phenomenon of poverty, expenditures, social expenditures.

Conclusions:

1. The research reveals that the Iraqi economy suffers from structural imbalances, reflected in its heavy dependence on the oil sector as the primary source of government revenues and foreign currency, alongside the notably weak contribution of other productive sectors, particularly industry and agriculture.
2. The research has established a positive relationship between structural imbalances in the Iraqi economy and rising poverty rates. Structural imbalances weaken the contribution of other productive sectors, thereby exposing the economy to crises and fluctuations in income levels.
3. The data indicate that poverty rates in Iraq have experienced considerable fluctuations as a result of changes in oil prices. Furthermore, significant geographical disparities exist among Iraqi governorates, with southern governorates recording higher poverty rates compared to some other governorates. This reflects imbalances in the distribution of development and investment.

أثر الاختلالات الهيكلية في تعميق ظاهرة الفقر: العراق دراسة تحليلية للمدة (2004–2023)

رؤوف محمد نعمة[1] ، مناف مرزة نعمة [2]، ارشد مكي رشيد[3]
[1،2،3]الاقتصاد، الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، الديوانية، العراق
RAIOOF.M.ALZUBIDI@qu.edu.iq , munaf.neama@qu.edu.iq arshed.makki20@qu.edu.iq

معلومات البحث:
• تاريخ النشر: 2026 –11–5

المؤلف المراسل:
رؤوف محمد نعمة
RAIOOF.M.ALZUBIDI@qu.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
يهدف هذا البحث إلى تحليل الاختلال الذي يصاحب الاقتصاد لأسباب محلية تتعلق بطبيعة النشاط الكلي في حال الاختلال ذات منبع سلعي يتمثل بقوى العرض والطلب الكلي او ذات منبع مالي يتمثل في الاختلال في جانبي الموازنة العامة أو ذات منبع نقدي يتمثل في اختلال بين الطلب على النقود وعرضه وفي اطار بحثنا هذا يمكن التركيز الى حدوث اختلال واثره في تعميق ظاهرة الفقر خصوصا اذ ما عرفنا ان الاقتصاد العراقي يعاني من مجموعة من الاختلالات الهيكلية، الاقتصاد الريعي والاعتماد على النفط الخام ، مقابل ضعف واضح في مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة، مما ادى لضعف التنويع الاقتصادي وتفاوت توزيع الدخل، واستند البحث على فرضية مفادها وجود علاقة طردية بين الاختلالات الهيكلية وارتفاع معدلات الفقر في العراق وللتحقق من الفرضية تم استخدام المنهج الوصفي والاسلوب التحليلي من خلال تناول القطاعات الاقتصادية وتحليل تطور معدلات ظاهرة الفقر ، وتوصل البحث إلى أن الاعتماد على الاقتصاد الريعي وضعف كفاءة السياسات المالية وإعادة توزيع الدخل فضلا عن التفاوت التنموي بين المحافظات، أسهمت جميعها في تعميق ظاهرة الفقر وتذبذب معدلاته ، كما أظهرت النتائج أن التحسن في مستويات الفقر كان مؤقتاً وعلى ارتباط مباشر في ارتفاع الإيرادات النفطية وليس نتيجة السياسات الاقتصادية، استنادا لذلك يوصي البحث بتنويع مصادر الدخل، وتعزيز دور القطاعات الإنتاجية، وتحسين كفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحد من الاختلالات الهيكلية وتقليل معدلات الفقر في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاختلال الهيكلي، الاختلال الاقتصادي ،ظاهرة الفقر ،النفقات، النفقات الاجتماعية

المقدمة:

يعد شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 كثيرا من التحولات العميقة رافقتها تحديات هيكلية كبيرة، تمثلت في اعتماد مورد واحدا (القطاع النفطي)، مما شكل ضعفا واضحا في سياسات التنويع الاقتصادي ، فضلاً عن الاختلالات في توزيع الدخل وأسهمت هذه العوامل مجتمعة في تعميق ظاهرة الفقر وجعلها أكثر تعقيداً واستمرارية وبالرغم من تحقيق إيرادات مالية كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل ملموس على تحسين مستويات المعيشة، مما يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين الاختلالات الهيكلية والفقر من هنا تأتي أهمية هذا البحث في تحليل هذه العلاقة وقياس أثر تلك الاختلالات خلال المدة (2004–2023)

مشكلة البحث :تمثلت مشكلة البحث في وجود تناقض واضح بين ما يمتلكه العراق من الموارد الاقتصادية وبين استمرار ارتفاع معدلات الفقر، وفقا لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الآتي:إلى ما مدى اسهام الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي في تعميق ظاهرة الفقر خلال المدة (2004–2023)؟

فرضيات البحث :ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية: هنالك علاقة طردية بين الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وارتفاع معدلات الفقر اذ تؤثر الاختلالات الهيكلية بالفقر وتتأثر فيه

منهجية البحث :استخدم البحث المنهج الوصفي لوصف وتحليل واقع الاختلالات الهيكلية وظاهرة الفقر في العراق، والاسلوب التحليلي في عرض البيانات والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

تحليل واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

دراسة تطور ظاهرة الفقر خلال المدة (2004–2023)

بيان طبيعة العلاقة بين الاختلالات الهيكلية والفقر.

المبحث الاول :الاختلالات الهيكلية المفهوم والانواع:

يتسم الاقتصاد في حالة التوازن باستقرار العلاقات بين العناصر والمتغيرات الاقتصادية وفقا لمعطيات النظرية الاقتصادية وهي حالة استمرار النمو والتطور الاقتصادي، مما يعني التوازن المستقر للنسب والتأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية حتى وان كانت في حالة تغير مستمر طالما أن الاثر النهائي لهذا التغير لن يؤدي الى اختلال العلاقات التناسبية للمتغيرات الاقتصادية وبذلك يقصد بالاختلال في الاقتصاد حالة عدم استقرار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفق النسب أو المستويات التي تحددها النظرية الاقتصادية أما الاختلال الهيكلي فأنه يعني اختلال العلاقات التناسبية بين العناصر المكونة للهيكل الاقتصادي الى المستوى الذي يؤثر فيه على النمو الاقتصادي واستقراره(الكواز، سعد محمود و بهنام سمير حناء ، 2010 :45) من هنا يمكن تحديد مفاهيم كل من الهيكل الاقتصادي والاختلال وفقا لما يأتي :

اولا :مفهوم الهيكل الاقتصادي: Economic Structure Concept

يتسم تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي وفقا للهدف من دراسة هذا الهيكل والجانب الذي ينظر منها علماء الاقتصاد والمهتمين بهذا الشأن، وفقا لذلك تعددت اراء الاقتصادين في تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي، اذ يرى البعض أن الهيكل الاقتصادي هو مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية في كيان اقتصادي ما في وقت ومكان معينين ، ويرى البعض الهيكل الاقتصادي نسقا من العلاقات له قوانينه الخاصة ويتصف بالوحدة الداخلية والانتظام الذاتي وان هذا التغير في العلاقات يؤدي لتغير النسق ذاته، ويذهب آخرون إلى تعريف الهيكل الاقتصادي بانه مجموعة من العلاقات الثابتة نسبياً في نظام اقتصادي او اجتماعي معين.(اديت كرزويل ، 1985 : ٢٨٧)

وفقا لما تقدم يمكن تقديم مفهوم الهيكل الاقتصادي وفقا لفرانسو بيرو اذ يرى ان الهيكل الاقتصادي بأنه مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين العناصر الاقتصادية التي تميز كيانا اقتصاديا في مكان وزمان معينين، وتشير هذه النسب الى الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبنية الاقتصادية، مثال نسبة مساهمة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي كذلك يمكن ان يكون نسبة الأجور او الارباح الى الدخل، أو وغيرها ، اما العلاقات هي المسؤولة عن تحديد الشكل الذي تنتظم أو تمتزج فيه هذه العناصر معا لتشكل الكيان او الهيكل الاقتصادي، ومن امثلة العلاقات علاقة الدخل بالاستهلاك أو الاستثمار بالدخل القومي، وغيرها من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية (المحجوب ،رفعت، 1966 ص122)

استنادا لما سبق ان تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي يساعدنا في دراسة المتغيرات المؤثرة في جزيئات الهيكل الاقتصادي وفي عملية التحليل الهيكلي ، لتحديد التغيرات التي تسفر عنها عملية النمو أو التنمية الاقتصادية في مختلف جوانب وقطاعات الاقتصاد القومي ، وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة ، ومدى قدرتها على أنجاز أهدافها وتقوية أواصر التشابك بين مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد.(جميل حميد احمد ، 2018: 174)

ثانيا :مفهوم الاختلال الهيكلي :إذا كان الهيكل الاقتصادي يعني مجموعة الخصائص والعلاقات والنسب التي يتسم فيها اقتصاد ما كما مر ذكره انفا فان الاختلال الهيكلي يظهر بصورة اختلال في هذه العلاقة، أو عدم التساوي، أو التوازن بين نوع معين من المتغيرات الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف التي ينبغي ان يصلها الاقتصاد الامر الذي يعني انعدام التوازن في العلاقات التناسبية للعناصر ومكونات النظام الاقتصادي ولبيان مدى تأثير تلك الاختلالات والمدة الزمنية التي تتكرر في حدوثها للحد من تأثيرها على عملية النمو والتنمية الاقتصادية (يونس، عدنان حسين 2017: 16).

لذا ان اختلال الهيكل الاقتصادي بمعناه المتضمن اختلال علاقات التناسب بين العناصر المكونة له، والابتعاد شيئا فشيئا عن الأهداف التي ينبغي الوصول اليها، ، مما يعني عجز الاقتصاد عن اداء دوره في الحياة الاجتماعية، ويقود ذلك الى التدهور العام في البلد الذي يعاني من اختلالات مزمنة فمثلا يمكن ملاحظة درجة الاختلال الهيكلي الاقتصادي عندما تكون مساهمة قطاعات أو انشطة معينة في تكوين الناتج أو الدخل القومي بنسبة كبيرة في حين تقل مساهمة قطاعات وانشطة اخرى ، وأن معظم العاملين يتركزون في قطاعات او انشطة معينة في حين لا تستوعب القطاعات الأخرى الا نسب منخفضة من العاملين وان ظهور الاختلالات الهيكلية في اقتصاد بلد ما هو الا مؤشر مهم لواضعي السياسات الاقتصادية من أجل تعديلات وتصحيحات اقتصادية مناسبة وذلك لمعالجة هذه الاختلالات سواء اكانت على المستوى القطاعي أو الكلي فمثلا تحقق نسبة سالبة في الفرق بين الصادرات والاستيرادات يؤشر اختلالا هيكليا في الميزان التجاري، وتحقق عجزاً في موازين مدفوعات الدول النامية يؤشر اختلالا هيكليا نقديا في موازين هذه الدول وهنا يمكن الحصول على الاختلال الهيكلي من خلال احتساب الفرق بين الاهمية النسبية لكل قطاع الى الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الاهمية النسبية للأيدي العاملة لكل قطاع إلى اجمالي الايدي العاملة اذ ان هذا الفرق يعبر عن درجة الاختلال القطاعي وعند جمع درجات الاختلالات القطاعية وبغض النظر عن الاشارة وبمقارنتها مع مثيلاتها في اقتصادات البلدان المتقدمة والتي لا تزيد قيمتها عن 20% يمكن أن نحصل على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد يتضح من ذلك ان الاختلال يعبر عن حالة الابتعاد عن نقطة التوازن في الاقتصاد، وعليه فأن الاختلال الهيكلي يعني اختلالا في علاقات التوازن العام وذلك باختلال العلاقات التناسبية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي إذ تتغير خصائصه الأساسية الى حد يؤثر في استقرار الاقتصاد ومن ثم فقدانه لحالة التوازن العام، لذا فإن الاختلال الهيكلي يعتمد والى حد بعيد على تقسيمات الهيكل الاقتصادي ومكوناته الاساسية ودرجة الاختلال الحاصلة فيها حيث يمكن وصف التغير الذي سيطر على الاهمية النسبية المكونات الهيكل الاقتصادي بالتغير الهيكلي ويترتب على ذلك تأثير تلك العلاقات التناسبية

على مجمل التغيرات الأخرى (مظهر محمد صالح،2018 : 405).

لذا يمكن تعريف الاختلال في علاقات التناسب بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي او تغير خصائصه الاساسية إلى الحد الذي يمكن ان يؤثر سلبا في النمو والاستقرار الاقتصادي ويمكن تحديد الاختلال الهيكلي كما يشير الاقتصادي (سيمون كوزنتس)، من خلال احتساب الفرق بين الأهمية النسبية لكل قطاع الى الناتج المحلي وكذلك الأهمية النسبية للايدي العاملة لكل قطاع إلى الأيدي العاملة على مستوى الاقتصاد القومي، اذ ان الفرق يعبر عن درجة الاختلال القطاعي للاقتصاد القومي. (النجفي،سالم توفيق ،2002 :45)

كما عرفها آخرون بأنها عدم التوازن العام لمستوى الاقتصاد القومي للحد الذي يمكن ان يؤثر في استقرار النمو الاقتصادي مما يؤدي لظهور العديد من المشاكل والأزمات لبنية الاقتصاد القومي(المحنه، هند غانم محمد،2014 : 10)

ومما تجدر الاشارة اليه ايضا، ان الاختلال غالبا ما يتسم بطابع الديمومة والاستمرارية، بسبب التاثير المتبادل للتشوهات الحاصلة في العلاقات بين بعض المتغيرات الكلية على البعض الآخر، أي أن الاختلال أو التشوه الهيكلي غالبا ما يديم بعضه البعض الآخر في حلقة مفرغة، ما يعني عدم قدرة الاقتصاد على التعافي تلقائيا، إلا بتغيير جذري ملموس في السياسات الاقتصادية المتبعة التي من شانها أن تعيد الاقتصاد إلى المسار الصحيح.

ثالثا :أنواع الاختلالات الهيكلية تواجه الكثير من البلدان النامية اختلالات داخلية وخارجية لم تسمح لتلك البلدان من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتسببت بحدوث أزمات خانقة ، لذا سعت تلك البلدان لكشف الخلل في اقتصاداتها واكتشاف نقاط الضعف في سياستها الاقتصادية وإزالة كل التشوهات الموجودة في الكيان الاقتصادي .(توفيق عباس عبد عون المسعودي، حوراء علي حسين المسعودي،دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية العراق حالة دراسية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21 (العدد 1)، 2025: 464)

1- الاختلالات الداخلية : توضح الاختلالات الهيكلية عدم التساوي بين طلب الناتج المحلي الإجمالي للسلع والخدمات وبين العرض المحلي الإجمالي لهذه السلع، فاذا كان الناتج المحلي في حالة قصور او نقص الاستثمار عند مستويات مختلفة من الأسعار أي عند زيادة المجتمع على الطلب من السلع والخدمات لغرض الاستهلاك فهذا يكون الطلب أكبر مما هو متاح مما يتسبب بحدوث الاختلالات .

وتقسم الاختلالات الداخلية إلى

أ-اختلال الإنتاج السلمي : ان عدم استمرار تدفق الناتج المحلي من السلع والخدمات تلبية للطلب الكلي عليها يؤدي الى حصول قصور بالعرض فالجهاز الانتاجي غير مرن في اقتصاديات البلدان النامية فضلا عن عدم القدرة من تلبية متطلبات المجتمع مما انعكس في تضخم أكبر وبالتالي دفع ذلك إلى تلبية الطلب المحلي عن طريق الاستيرادات وخلق اختلالاً داخلياً أدى بالتدريج إلى حدوث اختلالات أخرى خارجية

ب الاختلال المالي هو حدوث اختلال في الموازنة العامة أي انعدام التوازن العام بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة وبالتالي حدوث عجز يسمى بالعجز الهيكلي وينطبق على اقتصاديات البلدان النامية بسبب زيادة النفقات كالنفقات العسكرية والحماية والخدمات الحكومية

ت الاختلال النقدي : أن التغير الهيكلي النقدي هو الفجوة التي تحدث بين تيارين هما تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلمي، حيث يعبر عنه بالاختلال الحاصل الكمية النقود المتداولة في الاقتصاد وكمية السلع والخدمات المعروفة بالناتج المحلي الإجمالي) بالأسعار الثابتة ، مما يعمل على رفع الطلب الكلي الفعال فوق مستوى العرض الكلي المتاح وهذا يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

2- الاختلالات ذات المنشأ الخارجي : ويتمثل ذلك بالاختلال الخارجي الذي يحدث في هيكل اقتصاديات البلدان النامية مثل اختلال الميزان التجاري أو اختلال في ميزان المدفوعات فعند حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات يعني تفوق الاستيرادات على الصادرات لتلك البلدان التي تشمل مختلف السلع والخدمات وكذلك التحويلات على الصادرات السلمية والخدمية وتحويلاته للخارج .

ويمكن توضيح أنواع الاختلالات ذات المنشأ الخارجي على النحو الآتي :

أ- الاختلال في ميزان المدفوعات يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي والمنظم الذي يتم فيه تدوين كافة التعاملات الاقتصادية والتي تحدث بين المواطنين والحكومات لبلد ما مع مثيلتها لدولة أخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة . ان جميع العلاقات الدولية التي تحدث بين دول العالم قد تنطوي على العديد من المعاملات الاقتصادية والتي تتمثل بالصادرات والاستيرادات وانتقال حركة رؤوس الأموال بأشكالها المختلفة وغيرها وأن جميع هذه المعاملات تدون في ميزان المدفوعات وان الاختلال الذي يحدث في هيكل اقتصاديات البلدان النامية وزيادة استيراداتها عن صادراتها يسبب خللاً في جانب المدين. وتكون نسبة تغطية صادراتها لاستيراداتها من السلع والخدمات منخفضة جدا حتى لا تتجاوز أحيانا (20%)

ب الاختلال في الميزان التجاري يقصد باختلال الميزان التجاري الزيادة الحاصلة في حصة الاستيرادات عن حصة الصادرات وبذلك فأن الاختلال يعرف بقدرة تغطية الصادرات والاستيرادات للبلدان النامية مما يتسبب بزيادة المدفوعات الخارجية أي أن حصيلة قطاع التصدير تعاني من نقص بسبب الانخفاض في الإنتاج المحلي الذي يخصص للتصدير وهذا الحال ينطبق على هيكل البلدان النامية (أبو هات ،عبد الكريم كامل وكريم سالم حسين الغالبي ،2017: 54).

وبناءً على ذلك تعزى عملية التغير الهيكلي الى قوتين اساسيتين هما :

أولاً: التغيرات في النسب والعلاقات الهيكلية الرئيسة :تغيرات جوهرية كما ونوعاً للعناصر المكونة للهيكل الاقتصادي أي تحول هيكلي.

ثانياً: التغيرات في العلاقات القطاعية بحيث ينقل مركز الثقل من قطاع الى قطاع آخر من القطاعات الاقتصادية المكونة للهيكل الاقتصادي أي تغير هيكلي.

وعادة ما يحصل الاختلال الداخلي في اقتصاديات الدول النامية نتيجة اندفاع الطلب الكلي نحو الارتفاع متجاوزا العرض الكلي المحدود من السلع والخدمات، وهذا يرجع الى الاختلالات الهيكلية الكامنة في صميم الاقتصادات النامية والتي تعوق نمو الناتج الحقيقي، وأن قصور العرض الكلي ازاء الطلب الكلي يرجع الى كون الجهاز الإنتاجي في الدول النامية يتسم بكونه غير مرن، بسبب ضعف الطاقات الإنتاجية المتاحة وشحة الايدي العاملة الماهرة والكفؤة والذي يعكس بدوره خللا هيكليا في بنية قوة العمل، وقلة البنى التحتية (infrastructure) الضرورية لإسناد عملية التنمية وضعف ما هو متوفر منها، إضافة الى اخطاء السياسات الاقتصادية المتبناة في الدول ضعف تأثيرها في النشاط الاقتصادي. ويعد الاختلال في هيكل الانتاج أي بين الناتج المحلي والاستهلاك المحلي الاجمالي من ابرز الاختلالات الهيكلية الداخلية التي تعاني منها ت الدول النامية (عبد الرزاق الفارس 1997: 117).

المبحث الثاني :مفهوم وانواع الفقر:

اولا :مفهوم الفقر: يعرف الفقر بطرق متنوعة وتختلف الزوايا التي يتم من خلالها النظر إليه، وتمكن تصوير هذه التعاريف بمنظور متعدد من تعريف الفقر من خلال زاوية الدخل أو الفقر النقدي، حيث يتم تحديده بناءً على مستوى الدخل الذي يتلقاه الفرد وإمكانيته لن الأساسية الضرورية للبقاء في الحياة الى جانب ذلك، يمكن تصوير الفقر من خلال زاوية القدرة، حيث يتم تعريفه بقدرة الله احتياجاته الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية أو الوصول إلى مستوى معيشي محدد. هناك أيضا زوايا أخرى يمكن من خلالها مثل قدرة الفرد على اتخاذ القرارات والمشاركة الفعالة في المجتمع (عباس، 2022).

يتضح مما سبق تعدد وتنوع مفاهيم الفقر تبعا لأبعاد الفقر المتنوعة والمتعددة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية اذ فرق تقرير التنمية البشرية لسنة 1997م بين مفاهيم الحرمان الإنساني المعبر عن كل أشكال التخلف المنظور الكلي ومفاهيم الفقر المرتبطة بالأفراد وذكر التقرير أن للفقر وجوه كثيرة ومتعددة وهي أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ أنه يعكس أيضا الفقر الصحي والفقر التعليمي والحرمان من المعرفة والاتصالات وعدم القدرة على ممارسة الحقوق السياسية وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات وهناك أيضا إفقار البيئة وا كمالها وقد تطرق إلى هذ الطرح أيضا تقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2009 حيث فرق بين فقر الدخل المتمثل في مايحتاجه الإنسان من سلع وخدمات ضرورية والذي يحدده خط الفقر والمقدر بـ واحد دولار يوميا للفرد، و الفقر الإنساني الذي لا يحدده الدخل فقط بل يتخطى إلى أبعاد أخرى ذات قيمة حياتية مثل: التعليم، الصحة ، الحرية السياسية.(الجيلاني النوني2020 :362)

كما عرف البنك الدولي الفقر على أنه عيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار والتي بعدها الأغنياء أمراً مسلماً به، وكثيرا ما يحتاج إلى ما يكفي من الرعاية الصحية والأكل والمأوى والغذاء والتعليم، مما يمنعهم من التمتع بالحياة التي يتمناها كل إنسان، كما إنهم معرضون للإصابة بالأمراض والكوارث الطبيعية والاضطرابات الاقتصادية، وكثيرا ما يتعرضون لسوء الهامة التي تؤثر في حياتهم المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع، ولا يملكون القدرة والقوة على التأثير على القرارات ويعرف كل من أنان وهاريس الفقر على انه مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية والى وضع يتسم بالحرمان من موارد وقدرات ضرورية لحياة لائقة.(هيثم يوسف جليل ، حنان عبد الخضر هاشم ، 2023: 320)

فحسب البنك الدولي وضع رقمين قياسيين يستندان إلى الحد الأدنى من الاستهلاك، ومستوى المعيشة القياس الفقر على المستوى العالمي بصورة عامة، والدول النامية بصورة خاصة على أساس أسعار الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1985، فالحد الأعلى للدخل هو 370 دولار للمفرد سنويا.

ويعد عدد أفراد الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر وفقا لمؤشر عدد الرؤوس أن حجما معينا من السكان هم فقراء أي أن مستوى استهلاك اقل من خط الفقر الذي تم تقديره وأن حجم السكان يعادل (N) فإن مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه بن H - QN، وفقا لذلك تم التمييز بين نوعين من خطوط الفقر

ثانيا :انواع الفقر

1-الفقر البشري poverty Human و هو ذو طابع متعدد الابعاد ، تنعدم فيه الخيارات والفرص ذات الاهمية الاساسية للتنمية البشرية، كما إن محتواه يتسم بالتنوع ،ويقيس الرقم القياسي البشري للحرمان في تخصص التنمية البشرية بنفس الطرق و والابعاد التي يستخدمها دليل التنمية البشرية و المتمثلة بالبقاء ومعرفة الكتابة والقراءة والمستوى المعيشي الائق، والعناصر المستخدمة هي النسبة الامية بين البالغين، والنسبة المئوية للسكان الذين ال تتوافر لهم أن يعيشوا حتى 40 عاما والنسبة المئوية للسكان الذين ال تتوافر لهم سبل الحصول على الخدمات الصحية و المؤونة والمياه.(عبد الرحمن نجم،2011: 45)

2- الفقر النسبي poverty Relative: يوصف أحيانًا بأنه حرمان نسبي لأن الأشخاص الذين يندرجون تحت هذه الفئة لا يعيشون في فقر مدقع، لكنهم لا يتمتعون بنفس مستوى المعيشة الذي يتمتع به بقية أفراد المجتمع ويكون هذا الحرمان متعلقًا بالتلفاز، أو الإنترنت، أو الملابس النظيفة، المسكن الآمن ، أو حتى التعليم ويشتمل على محتوى زماني، أي يكون فيه الاسر أو الافراد فقراء قياسا بمدة زمنية سابقة لنفس المجتمعات، وقد يشتمل على محتوى مكاني فيكون الاسر أو الافراد فقراء نسبة إلى مواقع جغرافية أخرى، كأن يكون بين بلد وآخر أو بين المدينة والريف أو بين إقليم وآخر وهو يتمثل بالحرمان النسبي في وضع العوائل الفقيرة عملياً والمستبعدة من أنماط المعيشة التقليدية والفعاليات، وهكذا يضم المجتمع أفراداً محرومين وغير محرومين، والقسم الثاني الافراد يمارسون نمط يؤطر مصطلح الانتماء للمجتمع وان الفقراء يعيشون خارج إطار هذا المجتمع ًمعيشياً.

3- الفقر المدقع poverty Extreme: هو حالة يكون فيها دخل الأسرة أقل من المستوى اللازم للحفاظ على مستويات المعيشة الأساسية (الغذاء، والمأوى، والسكن). وتتيح هذه الحالة إمكانية المقارنة بين مختلف البلدان، وكذلك عبر الزمن والمقصود به هو انخفاض في مستوى الدخل إلى الحد الذي لا يستطيع الفرد عنده انفاق على الحاجات والمواد الغذائية الاساسية، مما يؤدي إلى وصول الفقير إلى مرحلة المعاناة من سوء التغذية والامراض، وحسب تقديرات البنك الدولي إن الفرد الذي يقع ضمن مستوى دخل اقل من دولار يوميا فهو ضمن هذا النوع من أنواع الفقر.(عادل محمود رفاعي وضاحي حمدان الرفاعي،2015)

4-الفقر المطلق poverty Absolute نعني به ذلك المستوى أو الحد بين مستوى المعيشة الادنى والملائم في المجتمع وما يقع تحته (خولة غريب، 2017:) ويعد الفرد فقيراً مطلقاً إذا لم يملك الدخل الكافي الذي يمكنه من نيل الحد الادنى من الغذاء والملبس والسكن وخدمات التعليم والصحة ووسائل المشاركة الاجتماعية، ويتفاوت خط الفقر المطلق بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي ودرجة التطور الاقتصادي والتقني، كما يتفاوت بين بلد واخر وبين اقاليم داخل البلد الواحد.(تقرير منظمة الأغذية والزراعة الامم المتحدة:2019)

ثالثا : قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية :تمثل الحد الأدنى من الاحتياجات من اجل ضمان استمرار حياة الأفراد ولذلك كل فئة من السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى فهي تقع ضمن حدود الفقراء وتنقسم هذه الحاجات إلى قسمين:

أ- الاحتياجات الأساسية الغذائية: تعتمد الاحتياجات الأساسية الغذائية على حاجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية والبروتينات الى جانب العناصر الأخرى مثل ممارسة نشاطه اليومي فمثلا مقدار الغذاء الذي يقل عن 2100 سعرة حرارية في اليوم يعد فقيرا.

ب الاحتياجات الأساسية غير الغذائية :مثل السكن، الملبس، خدمات التعليم، خدمات الصحة، والحاجة إلى النقل، ويتعدى مفهوم الاحتياجات الأساسية لغير الغذائية إلى نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ومدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الحالية من التلوث وحرية الإنسان. (نسيم بورين، نور الدين عزو،2021: 115)

المبحث الثالث: اثر الاختلالات الهيكلية في ظاهرة الفقر في العراق:

اولا : تطور معدلات الفقر في العراق : برغم من امتلاك العراق الثروات الاقتصادية كبيرة يمثل النفط أبرز تلك الثروات التي يتمتع بها العراق ، ويمتلك العراق ثاني اكبر احتياطي للنفط في العالم ، ولكن رافق هذه الثروة اعتمادا يكاد ان يكون شبه كلي عليها وبات القطاع النفطي المصدر الوحيد للحصول على العملات الاجنبية وشكل اختلال هيكلي واضح مقابل القطاعات الاقتصادية الاخرى وعرض الاقتصاد العراقي على مر التاريخ مع توالي الحروب الدولية والصراعات الداخلية الى ازمات مما عمق ظاهرة الفقر اذ نجد العراق اليوم يعاني شأنه شأن العديد من الدول النامية من تنامي ظاهرة الفقر التي تجتاح قطاعات واسعة من المجتمع ، وظاهرة الفقر في العراق ليست حديثة انما كانت نتيجة لسنوات وعقود من الزمن وتعاقبت عليها الكثير من الانظمة والحكومات وما رافقها من سياسات اقتصادية خاطئة وظروف متنوعة أدت إلى تجذر مظاهر الفقر وبروزه بأقسى أشكاله في مناطق متنوعة في العراق ، الغالب وهشاشة البنى التحتية واقتصاد السوق المفتوح جعل النفط في العراق يحمل الثروة والسلطة إلى فئة قليلة من السكان وترك للباقين المتاعب والنزاعات المريرة والحرب في سبيل غنيمة النفط.

ويتضح من الجدول (1) تطورات معدل الفقر في العراق للمدة (2003–2022)، اذ نلاحظ نتيجة التحسن في الإيرادات النفطية وزيادة الإنفاق الحكومي انخفاض معدل الفقر من (30%) لعام 2003 الى (18.9%) عام 2012، ، إلا أن هذا الانخفاض لم يكن مستقراً، بعد ان عادت معدلات الفقر في الارتفاع إلى (22.5%) عام 2014 و(30%) عام 2016، لتصل إلى (31.7%) عام 2020، لتنخفض بعد ذلك الى (20%) عام 2021 وارتفعت مجدداً إلى (25.8%) عام 2022 الامر الذي يعكس التذبذب الحاد وهشاشة الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده الكبير على القطاع النفطي، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، سواء كانت اقتصادية أو أمنية من جانب اخر يدل التحسن في معدلات الفقر كان مؤقتاً وغير قائم على أسس إنتاجية مستدامة، بل كان مرتبطاً بارتفاع الإيرادات النفطية ، ليتضح من خلال الجدول اعلاه أن الاعتماد على الاقتصاد الريعي وعدم تنويع مصادر الدخل هي احد اهم اسباب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وتؤدي هذه الاختلالات إلى تقلبات حادة في معدلات الفقر وارتفاعها عند حدوث الأزمات، الامر الذي يؤكد لنا وجود علاقة طردية مباشرة بين الاختلالات الهيكلية والفقر.

الجدول (1) معدلات الفقر في العراق للمدة (2003-2022)

السنة	معدلات الفقر (%)	معدل النمو المركب
2003	30.0	(2012-2003)
2004	25	
2005	23	-4.5
2006	22.4	
2007	23	
2008	23	
2009	23	

2010	23	
2011	23	
2012	18.9	
2013	18	معدل النمو المركب
2014	22.5	(2022-2013)
2015	22.5	3.7
2016	30	
2017	21.3	
2018	20.5	
2019	20	
2020	31.7	
2021	20	
2022	25.8	

نـور شدهان عداي، اليات تمكين السياسة الضريبية من تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من الفقر في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 2025،85،ص8

كما يبين لنا الجدول رقم (2) التوزيع الجغرافي لمعدلات الفقر في العراق التفاوت الكبير في هذا المؤشر بين المحافظات ، اذ سجلت محافظات إقليم كردستان أدنى نسب للفقر بعد ان بلغت في محافظة أربيل (3.4%) عام 2007 و(5.9%) عام 2023، اما محافظة سليمانية بلغت النسبة (3.3%) عام 2007 و(7.9%) عام 2023 من جانب اخر سجلت المحافظات الجنوبية أعلى معدلات للفقر، اذ بلغت هذه النسبة في محافظة المثنى (48.8%) عام 2007 و(52.5%) عام 2012 و(43.6%) عام 2023، اما في محافظة القادسية بلغت النسبة (35.0%) عام 2007 و(47.7%) عام 2018 و(28.9%) عام 2023 اما بعض المحافظات التي تعرضت لظروف أمنية نتيجة الهجمات التي قامت بها العصابات الارهابية مثل محافظة نينوى شهدت ارتفاعاً في معدلات الفقر بعد ارتفاعها من (23%) عام 2007 إلى (37.7%) عام 2018 لتنخفض بعد ذلك إلى (16.5%) عام 2023 ، الامر الذي يعكس التفاوت في معدلات الفقر بين المحافظات مع وجود الاختلال الواضح في توزيع التنمية والاستثمارات ، فضلاً عن ذلك تأثير العوامل الأمنية والاقتصادية المحلية في مدة البحث بذلك يظهر لنا ان الاختلالات الهيكلية المكانية (عدم التوازن في توزيع الموارد والتنمية) تؤدي إلى تركز ظاهرة الفقر في مناطق معينة، مما يعني ان هناك علاقة طردية بين الاختلالات الهيكلية وارتفاع معدلات الفقر في العراق.

جدول (2) نسب الفقر في العراق موزعا على المحافظات

المحافظة	2007	2012	2018	2023
بغداد	12.8	12	9.9	13.5
نينوى	23	34.5	37.7	16.5
كركوك	9.8	9.1	7.6	9.5
ديالى	33.1	20.5	22.5	17.2
الأنبار	20.9	15.4	17.0	20.9
بابل	41.2	14.5	11.1	34.4
كربلاء	36.9	12.4	13.8	19.9
واسط	34.8	26.1	18.7	19.3
صلاح الدين	39.9	16.6	17.9	18.7
النجف	24.4	10.8	12.6	25.2
القادسية	35.0	44.1	47.7	28.9
المثنى	48.8	52.5	52.1	43.6
ذي قار	32.0	40.9	33.9	14.2
ميسان	25.3	42.3	45.4	16.3
البصرة	32.1	14.9	16.2	27.9
أربيل	3.4	3.6	6.7	5.9
دهوك	9.3	5.8	8.6	14.8
السليمانية	3.3	2.0	4.5	7.9

(العراق (المعدل	22.4	18.9	20.05	17.5

المصدر : زهراء إبراهيم كاظم ، قصي عبود الجابري، تقييم فعالية استراتيجيات وخطط التنمية في الحد من الفقر في العراق، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (7)، العدد (2)، الجزء (1):675

ثانيا :الاختلال في الانفاق العام واعادة التوزيع:

يتضح لنا من الجدول (3) والخاص في نسبة الإنفاق العام الى اعداد المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية ان هناك ضعف واضح في كفاءة السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية، اذ بلغت نسبة الإنفاق (0.33%) عام 2004 و(0.45%) عام 2005 على التوالي لتنخفض بعد ذلك إلى (0.21%) عام 2006 و(0.02%) عام 2007، وهي تمثل مستويات متدنية جداً مقارنة بحجم الاحتياجات الاجتماعية المطروحة وبالرغم من التحسن التدريجي الذي طرأ لاحقاً، بعد ارتفاع تلك النسب إلى (1.60%) عام 2010 و(1.62%) عام 2011، ليصل (3.83%) عام 2017 ومن ثم بلغت ذروتها عام 2021 عند (4.04%) ، إلا أن هذا الارتفاع تزامن مع زيادة كبيرة في عدد المستفيدين الذي تجاوز (3.6) مليون مستفيد، مما يدل على اتساع نطاق الفقر هذا المؤشر يعكس لنا وجود اختلال هيكلي بوضوح في اليات إعادة توزيع الدخل، اذ لم يكن الإنفاق العام موجهاً بكفاءة نحو الفئات الأكثر فقراً، الأمر الذي أدى لأتساع قاعدة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية بدلاً من تقليصها وبذلك يؤكد هذا الجدول وجود العلاقة طردية بين الاختلالات الهيكلية (المتمثلة في ضعف كفاءة الإنفاق العام) وارتفاع معدلات الفقر في العراق.

الجدول (3) نسبة الانفاق العام الى عدد المستفيدين من شبكة الحماية

السنة	عدد المستفيدين	شبكة الحماية الاجتماعية	الإنفاق العام	% نسبة الإنفاق
2004	62223	45300	13608947	0.33
2005	112326	67200	14683390	0.45
2006	9824	69200	32778999	0.21
2007	8145	84000	32719837	0.02
2008	673432	812400	52301181	1.20
2009	754224	807500	45941063	1.55
2010	767584	878500	54580860	1.60
2011	851251	991985	60925553.5	1.62
2012	828460	962384	75788623.7	1.26
2013	878507	1180447	78746806.3	1.49
2014	—	—	—	—
2015	814944	1350000	55381792.3	2.43
2016	813101	1925400	55162767.6	3.49
2017	1104574	2264000	59025654.2	3.83
2018	1141383	1932378	67052856.1	2.88
2019	1336506	2191259	87300932.6	2.51
2020	—	—	—	—
2021	1405376	3616993	89526086.3	4.04
2022	—	—	—	—

20- زهراء إبراهيم كاظم ، قصي عبود الجابري، تقييم فعالية استراتيجيات وخطط التنمية في الحد من الفقر في العراق، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (7)، العدد (2)، الجزء (1):680

نلاحظ من الجدول (4) أن الإيرادات الضريبية كأداة لتمويل الانفاق العام وإعادة توزيع الانفاق الحكومي الموجه نحو برامج الحماية الاجتماعية تكاد تكون مبالغ منخفضة ولا تغطي احتياجات الفئات الهشة ومعدومة الدخل كما أن الانفاق العام على الخدمات المجانية كالتعليم والصحة ايضاً مبالغهما منخفضة الـ (9.7%) للتعليم و (4.9%) للصحة، وهذا يدل على أن تطور الدخل القومي الذي يعد وعاء تستحصل منه ايرادها الكلي لم ينعكس على نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية المجانية مما انعكس على ضعف استفادة الافراد من تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية.

جدول (4) نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في الانفاق على القطاعات الاجتماعية

السنة	الانفاق العام	الاتفاق على الرعاية الاجتماعية	الانفاق العام على التعليم	الانفاق العام على الصحة	نسبة الانفاق العام على الرعاية الاجتماعية (%)	نسبة الانفاق العام على التعليم (%)	نسبة الانفاق العام على الصحة (%)
2003	4,901,961	—	335,363.8	114,574.5	—	6.8	2.3
2004	31,521,427	—	1,802,610.9	1,788,257.4	—	5.7	5.7
2005	30,831,142	—	1,472,788.2	1,469,086.2	—	4.8	4.8
2006	37,494,459	—	2,051,914.3	1,637,696.9	—	5.5	4.4
2007	39,308,348	—	2,728,653.1	1,789,216.0	—	6.9	4.6
2008	67,277,194	—	4,943,189.8	2,708,934.1	—	7.3	4.0
2009	55,589,721	—	5,267,519.6	2,666,786.2	—	9.5	4.8
2010	70,134,201	—	6,617,860.1	3,823,056.5	—	9.4	5.5
2011	78,757,668	—	9,300,539.0	4,591,914.2	—	11.8	5.8
2012	105,139,572	—	8,530,552.7	4,047,971.3	—	8.1	3.9
2013	119,127,555	—	9,597,575.1	4,930,391.2	—	8.1	4.1
2014	113,473,516	4,375,602	9,683,126.8	4,283,254.1	22.5	8.5	3.8
2015	70,397,506	11,447,905	8,988,200.6	3,772,844.9	22.5	12.8	5.4
2016	76,067,433	10,350,617	9,677,943.0	4,009,530.7	30.0	12.7	5.3
2017	75,490,114	14,822,562	10,128,545.8	3,298,298.9	21.3	13.4	4.4
2018	80,873,188	15,166,802	11,856,906.3	4,360,175.6	20.5	14.7	5.4
2019	87,300,932	19,696,020	12,430,855.8	5,447,030.9	20	14.2	6.2
2020	72,873,537	16,427,871	10,180,986.3	4,665,443.2	31.7	14.0	6.4
2021	102,849,660	18,979,327	11,603,439.7	6,063,518.9	20.0	11.3	5.9
2022	116,959,581	24,783,474	10,892,213.0	5,364,481.2	25.8	9.3	4.6
متوسط المدة					23.8	9.7	4.9

نور شدهان عداي، اليات تمكين السياسة الضريبية من تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من الفقر في العراق،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العدد 85،2025،ص81

ثالثا: واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي :

عانى الاقتصاد العراقي العديد من الاختلالات الهيكلية نظرا للاعتماد المفرط على المورد الريعي (النفط) الى جانب القصور في تناسق السياسات الاقتصادية وسيادة القطاع العام على حساب القطاع الخاص، الامر الذي ادى لتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية، في الناتج المحلي الإجمالي وجعل من الاقتصاد العراقي مشوها في قطاعاته وأدائه، ويظهر ذلك من خلال معدلات النمو الضئيلة، وضعف القاعدة الإنتاجية، والتحول نحو الاستهلاك، وفقدان القدرة في توليد فرص عمل جديدة.

ويتضح من الجدول (4) نسبة مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي العراقي فمع تنامي نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مساهمة بين (49.6% – 62.4%) اذ سجل أعلى مستوى له عام 2012 وبنسبة (62.4%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج فيما شهد عام 2020 تراجعا واضحا وبنسبة (49.6%) بسبب أزمة جائحة coved-19 وانخفاض الطلب العالمي على النفط ليعود للارتفاع مرة اخرى ليصل إلى أكثر من (61%) عام 2022–2023 ويعكس هذا التذبذب مدى ارتباط الاقتصاد العراقي بعوائد النفط، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية، ويؤكد طابع الاقتصاد الريعي، واحتل القطاع الخدمي المرتبة الثانية، بعد ان تراوحت نسبة مساهمته بين (23.5% – 32.5%) وسجل أدنى مستوى له عام (2005) وبنسبة (23.5%) ، ليرتفع تدريجيا ويبلغ ذروته عام 2020 وبنسبة (32.5%) نتيجة تراجع القطاع النفطي وليس بسبب نمو حقيقي في الخدمات اذ استقر بعد ذلك عند حدود (27%–28%) وهو نمو تابع للإنفاق الحكومي وليس قائماً على الإنتاجية، مما يجعله قطاعاً هشاً يعتمد على الإيرادات النفطية وتظهر البيانات ضعفاً واضحاً في القطاع الصناعي، اذ تراوحت مساهمته بين (6.1% – 9.8%) سجل أعلى نسبة عام 2003 وبمقدار (9.8%) ليبدأ بعدها في التراجع التدريجي واستقر عند مستويات منخفضة حوالي (6%–7%) هذا الانخفاض يعكس تدهور القاعدة الصناعية نتيجة ضعف الاستثمار والاعتماد على الاستيراد والمشكلات الأمنية والاقتصادية مما أدى إلى محدودية دور الصناعة في دعم الاقتصاد اما مساهمة القطاع الزراعي تراوحت بين (4.6% – 10%) سجل أعلى نسبة عام 2020 والبالغة (10%) نتيجة ظروف استثنائية وانخفاض القطاعات الأخرى انخفضت مساهمته تدريجياً بعد ذلك لتصل إلى (4.6%) عام 2023 رغم توفر الموارد الزراعية، إلا أن القطاع يعاني من ضعف الدعم الحكومي شح المياه انخفاض الإنتاجية مما أدى إلى

تراجع دوره في الناتج المحلي.

جدول (5) نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي

السنة	القطاع النفطي	القطاع الخدمي	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي
2003	54.7	26.1	9.8	9.4
2004	59.8	24.3	8.9	7.0
2005	61.5	23.5	8.0	7.0
2006	58.2	25.0	9.0	7.8
2007	57.0	26.2	8.8	8.0
2008	60.3	24.9	8.0	6.8
2009	55.6	27.3	8.9	8.2
2010	57.9	26.4	8.3	7.4
2011	60.1	25.1	7.9	6.9
2012	62.4	24.0	7.1	6.5
2013	61.2	25.0	7.0	6.8
2014	60.0	26.3	6.8	6.9
2015	58.5	27.0	7.5	7.0
2016	57.2	28.1	7.6	7.1
2017	55.3	29.8	7.8	7.1
2018	56.1	30.0	7.2	6.7
2019	57.8	29.2	6.9	6.1
2020	49.6	32.5	7.9	10.0
2021	60.4	27.9	6.8	4.9
2022	62.1	26.8	6.2	4.9
2023	61.8	27.5	6.1	4.6

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على ،الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي ،وزارة التخطيط العراقية، سنوات متفرقة

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

1.يتضح من خلال البحث ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية تمثلت في اعتماده الكبير على القطاع النفطي كونه مصدر اساس للحصول على الإيرادات والعملات الأجنبية، مقابل الضعف الواضح بمساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة.

2.أثبت البحث وجود العلاقة الطردية بين كل من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وارتفاع معدلات الفقر، إذ تؤدي الاختلالات الهيكلية الى ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى مما يعرض الاقتصاد الى الازمات وتذبذب مستويات الدخل.

3.أظهرت البيانات أن معدلات الفقر في العراق ونتيجة لتغيرات اسعار النفط شهدت تذبذباً واضحاً. مع تفاوت مكاني واضح بين المحافظات العراقية، اذ سجلت محافظات الجنوب نسب فقر اعلى مقارنة ببعض المحافظات الأخرى، الامر الذي يعكس اختلالاً في توزيع التنمية والاستثمارات.

4.اتضح من خلال البحث ضعف كفاءة السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية، نتيجة محدودية الإنفاق الموجه للفئات الفقيرة وانخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العام، مما يحد من قدرة الدولة على إعادة توزيع الدخل وتحقيق التوازن الاجتماعي.

ثانيا: التوصيات:

1.وضع سياسات هادفة لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي ودعم القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة مما يسهم في تقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

2.العمل على توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة وشبكات الحماية الاجتماعية فضلا عن دعم برامج الحماية الاجتماعية وتوجيهها نحو الفئات الأكثر فقراً وهشاشة.

3.الاهتمام بتطوير البنى التحتية الاقتصادية والخدمية مما يسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي الى جانب وضع سياسات تنموية متوازنة بين المحافظات العراقية للحد من التفاوت في مستويات التنمية وتقليل الفوارق في معدلات الفقر.

4.تبني استراتيجيات اقتصادية طويلة الأجل الهدف منها معالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعية.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:
يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.
موارد التمويل:
لم يتم تلقي اي دعم مالي.
شكر وتقدير:
لا أحد.

References:

1. Al-Kawaz, Sa'd Mahmud, wa-Bahnam, Samir Hanna'. *Athar al-Taghayyur al-Haykali fi al-Tijarah al-Duwaliyah li-'Aynah Mukhtarah min al-Duwal al-Namiyah lil-Muddah 1985–2008*. Majallat Tanmiyat al-Rafidayn, Vol. 32, No. 101, University of Mosul, 2010.
2. Edith Kurzweil. *'Asr al-Binyawiyah min Levi-Strauss ila Foucault*. Translated by Jabir Asfour. Baghdad: Dar Afaq 'Arabiyah, 1985.
3. Al-Mahjub, Rif'at. *Al-Iqtisad al-Siyasi*, Part 1. Cairo: Dar al-Nahdah, 1966.
4. Jamil Hamid Ahmad. *Al-Ikhtilalat fi al-Iqtisad al-Yamani*. PhD dissertation submitted to Al-Mustansiriyah University, Baghdad, 2000. Unpublished.
5. Yunis, 'Adnan Husayn. *Al-Ikhtilalat al-Haykaliyah fi al-Duwal al-Ri'iyah*. 1st ed. Amman, Jordan: Dar al-Ayyam lil-Nashr wa-al-Tawzi', 2017.
6. Salih, Mazhar Muhammad. *Al-Taqah al-Isti'abiyah lil-Na faqat al-Tashghiliyah wa-Murunat al-Kilaf al-Maliyah lil-Siyasah al-Naqdiyah*. Research published on the website of the Central Bank, 2018.
7. Al-Najafi, Salim Tawfiq. *Siyasat al-Tathbit al-Iqtisadi wa-al-Takyif al-Haykali wa-Atharuha fi al-Takamul al-Iqtisadi al-'Arabi*. 1st ed. Baghdad: Bayt al-Hikmah, 2002.
8. Al-Mihnah, Hind Ghanim Muhammad. *Al-Ikhtilalat al-Haykaliyah fi al-'Iraq wa-Subul al-Mu'alajah al-Tanmawiyah lil-Muddah 1994–2010*. Master's thesis submitted to the College of Administration and Economics, University of Kufa, 2014.
9. Tawfiq 'Abbas 'Abd 'Awn al-Mas'udi, wa-Hawra' 'Ali Husayn al-Mas'udi. *Dawr al-Tijarah al-Kharijiyah fi Mu'alajat al-Ikhtilalat al-Haykaliyah: al-'Iraq Halat Dirasiyah*. Majallat al-Ghari lil-'Ulum al-Iqtisadiyah wa-al-Idariyah, Vol. 21, No. 1, 2025.
10. Abu Hat, 'Abd al-Karim Kamil, wa-Karim Salim Husayn al-Ghalibi. *Mihnat al-Iqtisad al-'Iraqi wa-Furas al-Mu'alajah*. Proceedings of the Scientific Conference of the College of Administration and Economics and Shatt Al-Arab University College, University of Basrah, 2017.
11. 'Abd al-Razzaq al-Faris. *Al-Hukumah wa-al-Fuqara' wa-al-Infaaq al-'Amm: Dirasat Zahirat 'Ajz al-Muwazanah wa-Atharuha al-Iqtisadiyah wa-al-Ijtima'iyah fi al-Buldan al-Namiyah*. 1st ed. Beirut: Markaz Dirasat al-Wahdah al-'Arabiyah, 1997.
12. 'Abbas, Widad. *Dawr Siyasat al-Tanmiyah al-Mustadamah fi al-Hadd min al-Faqr: Dirasat Halat al-Jaza'ir wa-al-Urdun wa-al-Yaman*. Published Master's thesis, Ferhat Abbas University, Setif, Algeria, 2022.
13. Al-Jilani al-Nuni. *Ishkaliyat al-Faqr wa-al-Muqarabat al-Nazariyah al-Mufassirah Lahu*. Majallat al-'Ulum al-Insaniyah li-Jami'at Umm al-Bawaqi, Vol. 7, No. 2, 2020.
14. 'Abd al-Rahman Najm. *Zahirat al-Faqr fi al-'Iraq: al-Waqi' wa-al-Tahaddiyat wa-al-Mu'alajat lil-Muddah 1976–2006*. Majallat al-'Ulum al-Iqtisadiyah, Year 9, No. 28, 2011.
15. 'Adil Mahmud Rifai, wa-Dahi Hamdan al-Rifai. *Al-Faqr wa-al-'Ashwa'iyat wa-al-Musharakah al-Siyasiyah*. Cairo: Dar al-Manar lil-Nashr wa-al-Tawzi', 2015.
16. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). *Taqrir Halat al-Amn al-Ghitha'i wa-al-Taghdhiyah fi al-'Alam*. Rome, 2019.
17. Khawlah Gharib. *Al-Faqr: Asbabuhu wa-Atharuhu – Hayy al-Tariq Unmudhajan*. Majallat Kulliyat al-Tarbiyah al-Asasiyah lil-'Ulum al-Insaniyah, No. 36, University of Babylon, 2017.
18. Nasim Bourin, wa-Nour al-Din 'Azzu. *Ishkaliyat Zahirat al-Faqr fi Zill al-Muqarabat al-Nazariyah: Bahth fi al-'Awamil wa-al-Asbab*. Al-Majallah al-Jaza'iriyah lil-Abhath wa-al-Dirasat, Vol. 4, No. 1, 2021.
19. Nur Shadhan 'Adai. *Aliyat Tamkin al-Siyasah al-Daribiyah min Tahqiq al-'Adalah al-Ijtima'iyah wa-al-Takhfif min al-Faqr fi al-'Iraq*. Al-Majallah al-'Iraqiyah lil-'Ulum al-Iqtisadiyah, No. 85, 2025.
20. Zahra' Ibrahim Kazim, wa-Qusay 'Aboud al-Jabiri. *Taqyim Fa'aliyat Istratijiyat wa-Khutat al-Tanmiyah fi al-Hadd min al-Faqr fi al-'Iraq*. Majallat Iqtisadiyat al-A'mal lil-Buhuth al-Tatbiqiyah, Vol. 7, No. 2, Part 1.